المسارات التنموية والاجتماعية للمؤسسة العسكرية في الجزائر
قراءة في محتويات مجلة "الجيش" الجزائرية (2015 – 2016)

د/ عبد المجيد رمضان
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

ملخص:

يلتزم الجيش الجزائري في إطار مهامه الدستورية، بواجب الدفاع عن حرمة التراب الوطني وتوفير الظروف الكفيلة بتحقيق الأمن والاستقرار، للتمكّن من تفعيل أسباب التنمية. فالأمن والتنمية متلازمان؛ فلا تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون استقرار ودون تنمية.

وقد تجاوزت المؤسسة العسكرية في الجزائر وظيفتها التقليدية، وباتت تساهم في دعم مشاريع تنموية في مجالات اقتصادية واجتماعية. وتسعى بشكل مستمر إلى الانفتاح على المجتمع، للتعريف بأدوارها التي تقوم على خدمة الوطن والمواطنين وضمان الأمن والاستقرار، والتعريف بمؤسساتها العسكرية والصناعية التي تساهم في حماية الاقتصاد الوطني وتطويره، وبمجالات نشاطاتها الاجتماعية لفائدة المستخدمين العسكريين وعائلاتهم وعامة أفراد الشعب.

ويتمحور السؤال الرئيسي لهذه الورقة حول: طبيعة مساهمة المؤسسة العسكرية بالجزائر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؟.

وتحاول الورقة الإحاطة بالموضوع، من خلال قراءة وصفية لمضامين ما نشرته مجلة "الجيش" في أعدادها الصادرة سنتي 2015 و 2016 التي اتخذناها كأداة تحليل في هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العسكرية، المسارات التنموية والاجتماعية، مجلة الجيش، الجزائر.

Résumé:

L'armée algérienne s'engage, dans le cadre de ses fonctions constitutionnelles, à devoir défendre le territoire national et de fournir les conditions pour assurer la sécurité et la stabilité, pour être en mesure d'activer les conditions du développement. La sécurité et le développement sont inextricablement liés ; il n'y a pas de développement sans sécurité, et pas de sécurité sans stabilité et développement.

L'armée Algérienne a dépassé sa fonction traditionnelle, et contribue à soutenir les projets de développement dans les domaines économiques et sociales. Elle brigue en permanence à s'ouvrir envers la société, pour faire connaitre ses rôles qui sont basés sur le service du pays et des citoyens et assurer leur sécurité et stabilité, et les fonctions des institutions militaires et industrielles qui contribuent à la protection de l'économie nationale et son développement, et les faire savoir aussi des services sociaux destinés aux employés armés et leurs familles, et à l'ensemble du peuple.

La question principale de cet article s'articule autour de: **la nature de de la contribution de l'Armée Nationale Populaire (ANP) au développement social et économique du pays?.**

Le document tente de maîtriser le sujet, par une lecture descriptive du contenu du magazine "EL DJEICH" des numéros des années 2015 et 2016, que nous avons pris comme un outil d'analyse dans cette étude.

Mots-clés: Institution militaire, Parcours sociaux et de développement, Magazine "EL DJEICH", Algérie.

مقدمة:

إن وجود المؤسسة العسكرية حاجة أساسية للدولة، كما هي ضرورة من ضرورات بناء المجتمع وحمايته، ومرتكز أساسي من مرتكزات بقاء الدولة. وتقوم المؤسسة العسكرية، في هذا الإطار، ببذل الجهود للقيام بمسؤولياتها تجاه المجتمع لتحقيق الأمن والاستقرار، والتنمية الاقتصادية.

في هذا الاتجاه، انخرطت المؤسسة العسكرية في الجزائر منذ الاستقلال في مسار التنمية الاقتصادية للبلاد، وقامت بدور فاعل في عملية التنمية من خلال سواعد جنود وضباط الخدمة الوطنية. وساهمت في تأهيل القوى البشرية وتقديم الخدمات في مختلف القطاعات وامتصاص اليد العاملة، والإسهام في تطوير الصناعة، وإنجاز مشاريع في الأشغال العمومية، وترقية البيئة.

وتمتلك مؤسسات الجيش الوطني الشعبي إمكانات كبيرة تعتمد على مقومات العلوم والتكنولوجيا في أداء دورها نتيجة التحديث المستمر في هياكلها وفي إدارتها. ويتضح ذلك خصوصا في مجال الكفاءات العلمية والقدرات الواسعة في التصنيع، والصيانة، والتكوين، والخدمات الصحية والاتصالات.

وتولي المؤسسة العسكرية في الجزائر أهمية كبيرة للإعلام، وتصدر مختلف وحداتها دوريات إعلامية للتعريف بنشاطاتها، بهدف التواصل مع أفراد الجيش، وتطوير المسار الاتصالي، مع إبراز الآليات العصرية للاتصال الداخلي والجهود من أجل توطيد العلاقات مع وسائل الإعلام.

وتختص مصالح الاتصال بوزارة الدفاع الوطني بإنتاج أفلام وثائقية وروبورتاجات سمعية بصرية حول نشاطات مختلف قوات الجيش الوطني الشعبي. وتشكل مجلة "الجيش" الوسيلة الإعلامية الجامعة والشاملة لكافة الأنشطة الرسمية للقيادات العسكرية، وهي لسان حال وزارة الدفاع الوطني، ما دفع الباحث إلى الاعتماد على هذه الدورية الإعلامية كأداة بحث لإعداد هذه الورقة.

أولا – تعريف بمجلة الجيش:

"الجيش" مجلة شهرية للجيش الوطني الشعبي تصدر عن مديرية الايصال والإعلام والتوجيه بالمركز الوطني للمنشورات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني للدولة الجزائرية. تأسست في مارس 1964، تسحب ما لا يقل عن 65 ألف نسخة شهريا، تصدر بالألوان، وبلغت إلى نهاية شهر ديسمبر 2016 العدد: 641.

تتوزع مواضيع المجلة على 76 صفحة، تتضمن عدة أركان أغلبها ثابتة، تمتثل في: الافتتاحية، الحدث، أحداث الشهر، وحدات في الميدان، التحضير القتالي، روبورتاج، إضاءات، ملف الجيش، ملحق، إطلالة على العالم، اجتماعي، اتصال، تاريخ، والرياضة العسكرية.

تتناول مجلة "الجيش" مواضيع ذات علاقة بالشأن العسكري والتطورات التي يشهدها هذا القطاع. وتقوم بنشر رسائل رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني وتغطية نشاطاته في إطار مجلس الوزراء، ومتابعة نشاطات نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، وتغطية زيارات الوفود العسكرية الأجنبية إلى الجزائر، وعمليات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. كما تعرض "المجلة" حصيلة عمليات مفارز الجيش التابعة لمختلف القطاعات العملياتية، مع تسليط الضوء على تخرج الدفعات العسكرية وعلى النشاطات العلمية من ندوات وأيام إعلامية ودراسية التي تنظمها مختلف الوحدات المركزية والجهوية، إلى جانب النشاطات الاجتماعية والرياضية المقامة في مختلف النواحي العسكرية بالوطن.

ثانيا –دعم المسارات التنموية للمؤسسة العسكرية في محتويات مجلة "الجيش" (أعداد 2015):

1. أبرز **العدد 618 (جانفي 2015)** جهود الجيش الوطني الشعبي في الإنعاش الاقتصادي ليصبح طرفا فاعلا في مسار تطوير النسيج الوطني الصناعي والمساهمة في الارتقاء بالجزائر إلى مصاف الدول المصنعة. وتم في هذا الإطار إنشاء مشاريع صناعية بين مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للقطاع الاقتصادي لوزارة الدفاع الوطني ومؤسسات صناعية وطنية وشركاء أجانب ذوي سمعة عالية، على غرار الشريك التكنولوجي الألماني "ديملر"، حيث يتم تصنيع سيارات نفعية (من سيارات الإسعاف، وعربات نقل المسافرين والبضائع)، وسيارات رباعية الدفع، وعربات مدرعة خفيفة من نوع "مرسيدس –بنز".

وتم أيضا في أكتوبر 2014، تدشين الشركة المشتركة الجزائرية لصناعة الأنظمة الإلكترونية بسيدي بلعباس التي تضطلع بإنتاج وصناعة أجهزة الرادار والاتصال ووسائل وأدوات المراقبة والكشف.

ويعرف تنفيذ المشاريع الأخرى وتيرة سريعة كالشركة الجزائرية لصناعة المحركات بوادي حميميم بقسنطينة، ومجمع ترقية الصناعة الميكانيكية بعين سمارة بقسنطينة لتصنيع العربات المدرعة المدولبة سداسية الدفع "فوكس 2" بمعدل 120 عربة سنويا، والعربات المدرعة الخفيفة رباعية الدفع "تمر الجزائر" بمعدل 200 عربة سنويا.

وتترجم هذه الإنجازات حرص الجيش الجزائري على تطوير قدرات الصناعة العسكرية الوطنية، وتساهم في تخفيض حجم الواردات ونقل التكنولوجيا، وتسمح بتوفير أزيد من 20 ألف منصب شغل مباشر في مختلف تخصصات الصناعة الميكانيكية. وتوفر هذه المشاريع فرصا استثمارية في الجزائر، ما يسمح بتعزيز القدرة التنافسية للشركات الوطنية العمومية والخاصة وتطوير الاقتصاد الوطني.

2. أظهر الروبورتاج الذي نشرته "الجيش" **العدد 619 (فيفري 2015)** مدى اهتمام القيادة العليا للجيش الجزائري، بتحفيز مبادرات البحث العلمي ذات المستوى العالي. وأبرز الروبورتاج التجارب العلمية التي انفردت بها مصلحة الطب البيطري لقيادة الحرس الجمهوري، الأولى من نوعها على المستوى الوطني في اختصاص التكاثر عند الخيول. وتهدف

هذه التجارب إلى الحصول على مهور ذات خصائص وراثية عالية وارتفاع عددها لفائدة مراكز تربية الخيول التابعة للحرس الجمهوري، ولفائدة حدائق التسلية ومراكز الفروسية على المستوى الوطني تشجيعا لتربية الخيول.

3. تناول **العدد 621 (أفريل 2015)** مجريات الملتقى الوطني حول "الطاقات المتجددة: مزايا الاستغلال والتطبيق التدريجي" الذي نظمته وزارة الدفاع الوطني، بهدف استجلاء طرق الانتقال الطاقوي ودور الطاقات المتجددة والرهانات الجيوسياسية في استغلالها لفائدة الجيش الوطني الشعبي، والاستفادة من الخبرات الوطنية وإنشاء تعاون مشترك ذي قيمة إضافية.

4. استعرض **العدد 622 (ماي 2015)** أهمية المناولة التي تؤدي دورا استراتيجيا في مجال الارتقاء بالنسيج الصناعي الوطني، حيث تساهم في تقليص التبعية للخارج في مجال التزود بالمواد الأساسية. وكان الصالون الوطني الثالث فرصة لزيادة التكامل الاقتصادي بين المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة والمؤسسات العسكرية الصناعية. وأتاح هذا الصالون للمؤسسات العسكرية إيجاد حلول لمشكل البحث عن قطع الغيار والمواد الأولية، ما يخفف من تبعية استيراد المواد الأولية وقطع الغيار من الخارج إلى جانب كسب الوقت وانخفاض سعره مقارنة بالمنتج الأجنبي.

5. توفر مصالح الصحة العسكرية للجيش الوطني الشعبي فرص التكوين وتحسين المستوى للعاملين في القطاعات الاستشفائية المدنية، حيث يبرز **العدد 622 (ماي 2015)** فعاليات الأيام الطبية الجراحية العاشرة حول التصوير الطبي في الاستعجالات، بمشاركة أطباء أخصائيين من مختلف المستشفيات العسكرية والعمومية.

6. خصّ **العدد 627 (أكتوبر 2015)** ملفا، في خمس صفحات، حول "رهانات الجزائر للنهوض بالقطاع الاقتصادي: تنمية و استقرار". ونقلت "الجيش" عن الخبراء الاقتصاديين، أن بناء اقتصاد سيادي وطني لا يتأتى إلا من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية على غرار القطاع الصناعي الذي تدخل ضمنه عديد الصناعات منها الميكانيكية والحديدية والصناعات الغذائية إضافة إلى قطاعات أخرى أبرزها الفلاحة والسياحة والطاقات المتجددة ومجالات البحث العلمي.

ويرى ذات الخبراء أن المشكل الأساسي الذي تعاني منه الصناعة في الجزائر تأخرها عن مستوى التنافس الخارجي وبقائها في مؤخرة القطاعات المساهمة في الناتج الخام التي لا تتجاوز (05) بالمائة، بينما تعول الحكومة على نمو اقتصادي بارتفاع برقمين بداية من 2017، حتى تصبح مصدرا من أهم مصادر الدخل بالعملة الصعبة.

7. حمل **العدد 627 (أكتوبر 2015)** ملفا آخر حول الطاقات الجديدة والمتجددة في الجزائر، واعتبرها محرر "الجيش" بديلا لا مناص منه، بالقول أن استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر يمر حتما بتطوير ميدان البحث في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الحرارة الأرضية، من خلال توسيع استعمال ألواح الطاقة الشمسية وتثمين جهود الاستثمار في هذه الأجهزة من طرف المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة.

وتوقع المحرر أن تصل نسبة اندماج مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية في النسيج الصناعي إلى 50 بالمائة حتى سنة 2020، بإنشاء مصانع لإنتاج الألواح الكهروضوئية، والسيليسيوم، والبطاريات، والمحولات والكوابل والأجهزة الأخرى التي تدخل في إنجاز المحطات الكهروضوئية.

8. وخصّص العدد ذاته **627 (أكتوبر 2015)** ملفا ثالثا تناول برامج وأفاق مساهمة البحث العلمي في التنمية الاقتصادية، جاء فيه أن الجزائر سعت جاهدة إلى تطوير قدراتها في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بهيكلة منظومة البحث العلمي وإدماجها ضمن منظومة التنمية الشاملة لاستدراك التأخر المسجل، ومواجهة تحديات التقليص من التبعية الغذائية للخارج، وتعزيز تنافسية الإنتاج الوطني.. وعرج محرر الملف على برامج البحث العلمي في الجزائر، والهياكل المخصصة لهذا الغرض، مبرزا مضامين وأهداف القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

9. تفرغ الملف الرابع في نفس **العدد 627 (أكتوبر 2015)** للصناعات العسكرية التي تعمل على إنشاء قاعدة صناعية تكنولوجية وإدماجها في القطاع الصناعي وتطويرها. وسخرت وزارة الدفاع الوطني، في هذا الشأن، مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، لديها ملحقات عبر مختلف جهات الوطن، حيث تم إنعاش المناطق الصناعية التي كانت مهددة بالغلق في كل من الرويبة وعين السمارة بولاية قسنطينة، إضافة إلى إعادة إحياء مصانع النسيج التي كانت مهددة بالإفلاس بكل من خنشلة وتيارت. وتعمل هذه الوحدات على تلبية احتياجات القوات المسلحة والمؤسسات شبه العسكرية، والسوق الوطنية.

10. وارتكز الملف الأخير المنشور في **العدد 627 (أكتوبر 2015)** على الرأسمال البشري باعتباره ركيزة أساسية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية، حيث أصبح الاستثمار في الرأسمال البشري حاليا من أكبر محاور السياسات العمومية في العالم. وتقول "الجيش" أن هذا النوع من الاستثمار يهدف إلى إيجاد حلول للعديد من المشاكل التي تعيق التنمية الاقتصادية مثل بطء النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة. ويوصي التقرير بواجب إعادة النظر في مناهج التكوين في الجزائر، ووضع آليات تقييم صارمة لعمل المؤسسات، والاعتماد على التكوين التكميلي والتكوين عن بعد باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي تشكل أحد القواعد الأساسية للإقلاع الاقتصادي في الجزائر.

11. انفرد **العدد 629 (ديسمبر 2015)** بملف هام حول التغيرات المناخية والتنمية المستدامة بعنوان "مستقبلنا المشترك في ظل التغيرات المناخية .. أي رهان مع حلول 2050؟". تطرق الملف إلى أهم مضامين اتفاق قمة باريس حول المناخ المنعقد شهر ديسمبر 2015 بمشاركة ما يقارب 50 ألف خبير ومختص يمثلون 195 دولة من بينها الجزائر.

وأبرز الملف دور الجزائر في مجهودها العالمي ووفائها بالتزاماتها في مجال التغيرات المناخية، حيث التزمت بوضع استراتيجية فعالة لحماية البيئة بتوقيعها لبروتوكول "كيوتو" حول المعاهدة الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية. واتخذت الجزائر جملة من الإجراءات لمواجهة التغيرات المناخية، منها رفع استغلال الطاقات المتجددة إلى حدود 27 بالمائة في غضون 2030، وتقليص انبعاثات الغازات الناتجة عن الاحتباس الحراري ورسكلة النفايات.

<u>ثالثا – دعم المسارات التنموية للجيش الشعبي الوطني في محتويات مجلة "الجيش" (أعداد 2016):</u>

1. اهتم العدد **630 (جانفي 2016)** بمتابعة المنتدى الوطني الأول للابتكار والآفاق الاقتصادية، بإشراف وزارتي الصناعة والمناجم، والتعليم العالي والبحث العلمي، بمشاركة ممثلين عن العديد من القطاعات الوزارية منها وزارة الدفاع الوطني. ويبتغي هذا المنتدى ترقية وتشجيع الابتكار وتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني، ووضع الوسائل الضرورية تحت

تصرف المبتكرين لتحقيق مشاريعهم، وتشجيع التعاون بين الجامعة والمؤسسات في مختلف القطاعات، وإنشاء أرضيات تبادل من أجل تحقيق مشاريع مشتركة مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والمساهمة في الإدماج الاجتماعي للمؤسسات مع تعزيز تفاعل الحوار العلمي والاقتصادي والعمل على وضع آليات جديدة لتمويل الابتكار وحماية الملكية الفكرية، والمساهمة في تثمين أقطاب الامتياز للتنمية.

2. أشار **العدد 631 (فيفري 2016)** من مجلة "الجيش" إلى المحاضرة التي نشطها وزير الطاقة (السابق) الدكتور صالح خبري حول "الأمن الطاقوي وتطوير الطاقات المتجددة" بالمدرسة العليا الحربية، في إطار البرنامج البيداغوجي الموجه للضباط الدارسين بالمدرسة. وأبرز المقال عن المحاضر أن الطاقة أخذت اليوم بعدا مهما في الحياة السياسية والاقتصادية، فالدور الذي تؤديه في تطور الاقتصاد العالمي جعل منها عنصرا مركزيا. وأصبح الأمن الطاقوي نقطة أساسية في العلاقات الدولية، ومكونا أساسيا في الجغرافيا السياسية.

وأضافت المجلة أن الجزائر باتت تتبنى استراتيجية الانتقال الطاقوي بالاعتماد على الطاقات المتجددة قصد ضمان الأمن الطاقوي، في سياق دولي يتميز بانخفاض أسعار النفط، والعمل على تنويع مصادر الطاقة.

3. أبرز نفس **العدد 631 (فيفري 2016)** من مجلة "الجيش" محاضرة الخبير الفرنسي "جون لوي ليفي" التي ألقاها بالمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة حول "التحولات التكنولوجية العالمية الكبرى والفرص المتاحة للجزائر. أكد خلالها على الأهمية التي تكتسيها الجزائر، بتوفرها على إمكانيات كبيرة ومقومات طبيعية وبشرية تتيح لها استغلال الفرص حتى تواكب التحولات التكنولوجية الكبرى. كما بإمكانها استغلال منظومتها المعلوماتية وترقيتها على نحو أمثل من خلال برامج العصرنة والمعالجة الإلكترونية. وأكد المحاضر على أهمية تعزيز الشراكة الجزائرية الفرنسية التي يكرسها إعلان التعاون والصداقة، الذي أبرمه رئيسا البلدين في ديسمبر 2012، مشيرا إلى أن الجزائر وفرنسا تجمعهما مصالح مشتركة وتحديات من نفس النوع.

4. تناول ملف **العدد 633 (أفريل 2016)** مسألة التنمية بالقارة الإفريقية، مبينا أن التقارير الاقتصادية بإفريقيا والتقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2015، تشير إلى أن محيط العلاقات والاستثمار في العديد من البلدان الإفريقية شهد تطورا ملحوظا، ما من شأنه تعزيز آفاق النمو بالقارة. كما يمنح برنامج الاستثمار وتطوير البنية التحتية بإفريقيا آفاقا واعدة بالنسبة للدول الإفريقية، حيث يعد البرنامج انعكاسا للمخطط الاستراتيجي لمفوضية الاتحاد الإفريقي وللمشاريع المتوسطة والبعيد المدى لمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (النيباد) التي تم تحيينها ضمن هيئات الاتحاد الإفريقي على شكل وكالة للتنمية.

وأوضح الملف أن المشاريع التي وضعها برنامج الاستثمار وبناء البنية التحتية في إفريقيا، يسمح في أفق 2020 لأكثر من 800 مليون شخص في القارة السمراء بالاستفادة من خدمات الكهرباء بطاقة تعادل 61.000 كيلواط، وإنجاز 37.000 كلم من الطرق السريعة، تساهم الجزائر في جزء من هذه الإنجازات بالتمويل وبوسائل الإنجاز، على غرار إنجاز الطريق العابر للصحراء، وأنبوب الغاز الذي يربط نيجيريا بالجزائر، وهي الإنجازات التي تفتح آفاقا واعدة على صعيد الاندماج القاري وتطوير النشاطات والعلاقات الاقتصادية بين بلدان شمال القارة وغربها وبلدان الساحل الإفريقي.

5. أشار نفس **العدد 633 (أفريل 2016)** إلى دور المؤسسة العسكرية في توفير خدماتها الصحية لمواطني مناطق الجنوب الجزائري خصوصا المناطق البعيدة والنائية. وتم التطرق إلى ذلك في الملتقى الوطني الوطني الثاني للطب في الوسط الصحراوي الذي نظمته الناحية العسكرية السادسة، وسلط الضوء على خطورة الأمراض والأوبئة المنتشرة والمحتمل انتشارها بالوسط الصحراوي كالملاريا والليشمانيوز، وغيرهما. وأوصى الملتقى بضرورة تشخيص مختلف الأمراض والأوبئة المنتشرة في الوسط الصحراوي والتحكم في انتشارها، مع تعزيز آليات التنسيق بين مختلف الفاعلين بقطاع الصحة في الجزائر.

6. في روبورتاج **العدد 633 (أفريل 2016)** تم التطرق إلى مدرسة أشبال الأمة للطور المتوسط بالأغواط بالناحية العسكرية الرابعة، التي فتحت أبوابها في الثاني سبتمبر 2015، كقطب من أقطاب امتياز لمنظومة التكوين للجيش الوطني الشعبي، ولبنة من لبنات صرح المنظومة التعليمية الوطنية عموما. وتشكل مدارس أشبال الأمة امتدادا لمدارس أشبال الثورة، وباتت تؤكد سنويا على تألقها الدراسي والعلمي ببلوغ نسبة النجاح مائة بالمائة في امتحانات شهادة التعليم المتوسط والبكالوريا. ويتابع الطلبة تكوينهم العسكري لمدة سنة بالأكاديمية العسكرية لشرشال، ليتم توجيههم بعدها إلى مختلف المدارس العسكرية العليا.

ويجدر الذكر أن إعادة فتح مدارس أشبال الأمة جاء بقرار من القيادة العليا للبلاد سنة 2006، تجسد بفتح سبع (07) مدارس من ضمن عشرة مدارس مبرمجة، يتعلق الأمر بثانويات البليدة، وهران، وسطيف، ومتوسطات بشار، والأغواط، وباتنة، وبجاية. وتم فتح متوسطتين في المسيلة وتيارت مع الدخول المدرسي 2016، على أن تفتح متوسطة تمنراست ابتداء من سبتمبر 2017. وهي مجهزة بكافة الوسائل التربوية والمرافق الرياضية والترفيهية الحديثة، ما يسمح بالرفع من القدرات الفكرية والبدنية لهؤلاء الأشبال.

7. أورد **العدد 634 (ماي 2016)** أن الشركة الجزائرية لصناعة العربات (مرسيدس –بنز) بولاية تيارت، سلمت بداية شهر ماي 2016، 480 عربة من مختلف الأصناف (سيارات إسعاف، نقل البضائع، نقل الأشخاص، وسيارات رباعية الدفع) إلى المديرية المركزية للعتاد لوزارة الدفاع الوطني، وعدة هيئات ومؤسسات عمومية. اقتنت منها المؤسسة العسكرية 235 سيارة. وتنتج هذه الشركة 25 صنفا من المركبات النفعية والرباعية الدفع، أنتجت أكثر من أربعة آلاف سيارة خلال سنة 2015، وتمت برمجة نحو أزيد من سبعة آلاف لسنة 2016 وفق الطلب المسجل.

وتعد هذه الشركة – التي دشنها نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد يوم 26 أكتوبر 2014 – ثمرة شراكة بين مؤسسة تطوير المركبات لوزارة الدفاع الوطني، والشريك التكنولوجي الألماني "ديملر" والشركة الإماراتية "آبار" للاستثمار. وتندرج في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وتطوير النسيج الوطني الاجتماعي الذي يعد الجيش الوطني طرفا فاعلا فيه.

8. نشر ت مجلة "الجيش" في نفس **العدد 634 (ماي 2016)** تقريرا حول تطور وآفاق الخدمة الوطنية التي التحقت أول دفعة منها سنة 1969، بغية تعبئة الشباب للنهوض بالدولة الجزائرية الفتية والقضاء على مخلفات الاستعمار، تبعا لمبادئ أساسية تقوم عليها الخدمة الوطنية، وتتمثل في المساواة، والعدالة، والمجانية، والوحدة، والفعالية.

جاء ذلك في إطار سلسلة المحاضرات التي تنظمها المدرسة العليا الحربية، ألقاها مدير الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع الوطني، مشيدا بدور مساهمة شباب الخدمة الوطنية في إنجاز العديد من المشاريع الوطنية الكبرى على غرار السد الأخضر، القرى الفلاحية، المنشآت الاجتماعية والثقافية، السكك الحديدية، والمنشآت المائية.

وقد طرأت على الخدمة الوطنية عدة تغييرات بعد التعديل الدستوري 1989، حيث تم تقليص مدة الخدمة من 24 شهرا إلى 18 شهرا. وأعيد تكييف الخدمة الوطنية بإعادة تنظيم هياكل هذه الخدمة، ووضع إطار قانوني جديد لها، وتقليصها من 18 شهرا إلى 12 شهرا، وتمديد فترة الإحصاء من شهرين إلى تسعة أشهر، وتعويض مصاريف النقل ومصاريف الإصابة خلال التنقل، وصرف منحة شهرية طيلة أداء الخدمة الوطنية، وصرف راتب الخدمة مساوي للعاملين في حالة الإدماج بعد انتهاء الخدمة الوطنية، وإدراج مدة الخدمة في أقدمية الخدمة المطلوبة للترقية والتقاعد، وتحتسب كذلك فترة للخبرة المهنية.

وأشار المحاضر إلى أن الخدمة الوطنية تعد إجبارية لدى 63 دولة في العالم تتراوح مدتها بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات، فيما تعتبر غير إجبارية في 60 دولة، بينما لا تملك 22 دولة قوات مسلحة، مع سعي بعض الدول الت يتخلت عن الخدمة الوطنية إلى إعادة إدراجها من جديد.

9. نشر **العدد 336 (جويلية 2016)** مقالا بعنوان "الجيش الوطني الشعبي: مسيرة وفاء لعهد الشهداء"، أعاد فيه كاتبه (ب. بوعلام)، مشاركة الجيش الوطني الشعبي، في السنوات الأولى من استقلال الجزائر، في تجسيد المشاريع التنموية الكبرى في مجال السكن والتربية والتعليم والصحة وغيرها من القطاعات. كما كان دوره بارزا في نزع الألغام وتطهير الأراضي لاستغلالها للاستصلاح الزراعي وإقامة مشاريع تنموية وسكنية. وقد ظلت العلاقة بين الجيش والشعب متماسكة في جميع مراحل تطور الدولة الجزائرية، وزادت تماسكا في دحر الجماعات الإرهابية وتأمين سيادة الجزائر وحفظ استقلالها الوطني، وحماية الحدود ومحاربة التهريب والجريمة المنظمة، وترسيخ مرتكزات استقرا وأمن البلاد والمحافظة على راحة مواطنيها.

10. تُقدّم المؤسسة العسكرية في الجزائر عدة خدمات اجتماعية لمستخدميها ولأصولهم وفروعهم، على غرار الخدمات المقدمة في مجال الضمان الاجتماعي والمعاشات العسكرية والرعاية الطبية والسكن العائلي والرياضة والترفيه، إلى جانب تأطير الطفولة ورعايتها التي تعد من بين أهم الخدمات والأولويات التي توليها مديرية المصلحة الاجتماعية أهمية بالغة على مستوى مختلف النواحي العسكرية.

هذا الموضوع كان محور الركن "إجتماعي" **للعدد 638 (سبتمبر 2016)** من مجلة "الجيش". وأبرز التقرير أن أبناء مستخدمي وزارة الدفاع الوطني الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و5 سنوات على اختلاف فئاتهم، يستفيدون من الرعاية التربوية والتعليمية في رياض الأطفال التي تعد مؤسسات بيداغوجية تحضيرية ذات طابع اجتماعي هدفها التسلية والتعليم، تمكّن الأطفال من التأقلم مع المحيط الخارجي وتحضيرهم لمرحلة التمدرس.

11. اهتم **العدد 639 (أكتوبر 2016)** لمجلة "الجيش" بموضوع إطلاق الجزائر ثلاثة أقمار صناعية جديدة في تقرير لمحرره (إسماعيل جنادي) وسمه بعنوان "وسيلة فعالة لتعزيز قدرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية". ويندرج هذا الإنجاز العلمي والتكنولوجي في إطار عزم الجزائر على تطبيق البرنامج الوطني الفضائي ضمن ما تنص عليه

المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال استغلال الفضاء بالتنسيق مع لجنة منظمة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وتفتك الجزائر المرتبة الثالثة في تصنيف الدول الإفريقية التي تعمل على تطوير تكنولوجيا الفضاء بعد نيجيريا وجنوب إفريقيا.

وتعتزم الوكالة الفضائية الجزائرية إنشاء فرع تجاري مستقل لتسويق منتجات الأقمار الصناعية الخمسة – في المجموع – التي تسيرها، والمخصصة لنقل صور لحماية البيئة ومختلف النظم الإيكولوجية الطبيعية والكوارث الطبيعية، وهذا ما يعود بالفائدة على مختلف الهيئات الوزارية الوطنية المعنية في مجالات متعددة بما فيها وزارة الدفاع الوطني.

12. لخّص **العدد 640 (نوفمبر 2016)** مجريات يوم دراسي حول تخطيط وتنظيم الإغاثة أثناء الكوارث الطبيعية، نظمه مكتب التنظيم والتعبئة والأخطار الكبرى للناحية العسكرية الخامسة، لفائدة إطارات وحدات الناحية. وتم خلاله التطرق إلى إدارة الكوارث ومراحل مواجهتها، إلى جانب آليات التخطيط، وكيفية التنسيق بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية أثناء الكوارث، وشرح النصوص القانونية والتنظيمية لتسيير التدخل . وتم عرض تجربة الجيش الوطني الشعبي في مجابهة الكوارث من بينها زلزال الأصنام وبومرداس، وفيضانات باب الوادي وغرداية.

رابعا – خلاصة واستنتاجات:

- أبرزت مجلة "الجيش" – من خلال قراءتنا لمحتويات الأعداد الصادرة خلال سنتي 2015 و 2016 – عقيدة الجيش الوطني الشعبي الجزائري المبنيّة على حماية السيادة الوطنية والدفاع عن الحدود ومكافحة الإرهاب ليعيش الشعب الجزائري في كنف الأمن، وتواصل الجزائر مسيرتها على درب التنمية.

- وأظهرت مضامين المجلة اهتمام المؤسسة العسكرية الجزائرية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتطلب الأمن والاستقرار، وحرصها على أن يسود الانسجام الاجتماعي لتفادي الشروخ الاجتماعية التي تؤدي عادة الى العنف والتطرف وتصدع الجبهة الداخلية.

- تقوم سياسة الدولة الجزائرية للدفاع الوطني على نظرة شاملة للعديد من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، وجامعة بين البعد المادي والبعد الفكري.

- تُدعّم القيادة العليا للجيش الجزائري تنمية ملكة الإبداع العلمي والفكري في أوساط أفراد الجيش، وتحرص على إدماج الصناعات العسكرية ضمن النسيج الصناعي الوطني، وتشجيع المؤسسات الصناعية على التخصص في مجالات تقنية حديثة، ما يساعد في الحد من استيراد منتجات من الخارج، يمكن إنتاجها محليا وبجودة عالية.

- فتحت المؤسسة العسكرية في الجزائر عشرة مدارس "أشبال الأمة" توفر تعليما عاما وتكوينا شبه عسكري مكيف في الطورين المتوسط والثانوي لإعداد ضباط المستقبل للجيش الوطني الشعبي. وتقع هذه المدارس تحت الوصاية المزدوجة لوزارة الدفاع الوطني ووزارة التربية الوطنية.

- وتعمل وزارة الدفاع الوطني على نقل التكنولوجيا إلى القطاع المدني العمومي والخاص، بالاعتماد على الباحثين والمبدعين الجزائريين للدخول إلى عصر التكنولوجيات الحديثة بالاستثمار في المعرفة والذكاء والطاقات المتجددة والثروات البديلة.

- تُسخّر المؤسسة العسكرية في الجزائر وسائلها وتجهيزاتها الحديثة في خدمة المواطن الجزائري بتوفير خدمات صحية للمستخدمين العسكريين وأصولهم وفروعهم إلى جانب الفئات المعوزة خصوصا في المناطق النائية والمعزولة.

- تحرص مؤسسات الجيش الوطني الشعبي على رعاية أبناء مستخدمي الجيش بتوفير متابعة تربوية وتعليمية فعالة تسمح بإعداد نشئ صالح يخدم الوطن.

- تساهم المؤسسة العسكرية في تقديم المساعدات العينية وإغاثة المتضررين من أفراد الشعب في مختلف الكوارث الطبيعية التي تشهدها البلاد كالزلازل والفيضانات وأثناء تدهور الأحوال الجوية.

المراجع:

- عميرة اسماعيل، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009/2008.

- ص. م، الفريق قايد صالح يؤكد على أهمية كسب رهانات الاتصال، يومية المساء، الجزائر، 30 نوفمبر 2016.

- مديرية الايصال والإعلام والتوجيه بالمركز الوطني للمنشورات العسكرية، مجلة "الجيش"، الأعداد الصادرة سنة 2015، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر.

- مديرية الايصال والإعلام والتوجيه بالمركز الوطني للمنشورات العسكرية، مجلة "الجيش"، الأعداد الصادرة سنة 2016، وزارة الدفاع الوطني، الجزائر.